

## تموز/يوليو، ومهام المرحلة المقبلة

عزمي بشارة(\*)

مفكر عربي من فلسطين.

### - ١ -

كان مشروع ثورة ٢٣ تموز/يوليو مشروع استكمال الاستقلال الوطني وبناء الدولة، وتحول بسرعة إلى مشروع تحرر وتحرير. فقد كان منحازاً من البداية إلى الجماهير الواسعة من عمّال وفلاحين وطبقات شعبية ومثقفين. وكان الضباط الأحرار وطنيين راديكاليين، قادتهم وطنيتهم إلى محاولة التوصل إلى أفضل التعبيرات المتاحة، في ظروف العالم الثالث في عصرهم، عن إرادة الأمة. وكان منطلقهم ومنطلق ثورتهم أن الشرط لذلك هو تحريرها من إملاءات الاستعمار والقوى الاجتماعية المرتبطة به، ومن التخلف الاجتماعي والثقافي داخلياً.

لم يتفرد الضباط عن أترابهم ومعاصريهم في دول أخرى مستقلة حديثاً، شكّل فيها الجيش رافعة لأبناء الفلاحين والطبقات الوسطى، وأهم تجمع لصهر الأمة، وأحدث مؤسسة من مؤسسات الدولة من ناحية درجة الانضباط والتنظيم وحساسية المهمة التي يقوم بها. ولكن خصوصيتهم كمنت في: غنى التجربة المصرية الاستقلالية في الطموح إلى الحداثة منذ محمد علي، وفي أهمية ووزن مصر عربياً (وبالتالي دولياً)، وفي الكاريزما الناصرية التي لا يمكن فصلها عن العنصرين السابقين. فرجل بصفات عبد الناصر في بلد أصغر وأقل وزناً ما

---

(\*) له مؤلفات عديدة، منها: المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي) (١٩٩٨)؛ العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل (٢٠٠٠)؛ الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي: تحليل في خضم الأحداث (٢٠٠٢)؛ طروحات عن النهضة المعاقة (٢٠٠٣)؛ الحاجز (٢٠٠٤)؛ من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية (٢٠٠٥)، وفي المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي (٢٠٠٧).

كان ليحظى بهذه الأهمية، وحتى العظمة. وقعت هذه الكاريزما الناصرية، ببعديها العقلاني والرومانسي، الناضج والساذج، على طموحات شعبية خصبة، وتطلعات جماهيرية واسعة للتححرر والانعتاق والوحدة في زمن زوال الاستعمار.

لم يكن الضباط الذين قاموا بالثورة إسلاميين، ولا كانوا علمانيين أيديولوجياً، بل رغبوا بإقامة دولة وطنية تملي نوعاً من العلاقة مع أنماط التدبير، يعلو فيها شأن الدولة والوحدة الوطنية. كانوا وطنيين مصريين مسلمين مؤمنين ديناً، ولكنهم لم يكونوا أصوليين. ولم يكونوا قوميين، ولا شيوعيين، بالمعاني الأيديولوجية المنتشرة اليوم بعد أن مرت السياسة العربية في مراحل الاستقطاب. ولكن وطنيتهم ونفورهم من النظام السياسي للنخب التي عملت في ظل الوصاية الاستعمارية، وهو النظام الذي جمع الإقطاع الاجتماعي مع العبودية السياسية في العلاقة مع الجماهير الواسعة، دفعاهم إلى تبني أشكال اشتراكية من العدالة الاجتماعية، بدءاً من فتح أبواب التعليم لأبناء الفلاحين، وحتى الإصلاح الزراعي، وبناء الصناعة الوطنية والقطاع العام والتأمينات.

وقد قادتهم هذه المهام إلى صراع ضد بقايا النظام الملكي (الذي يحاول البعض إعادة الاعتبار له في تزوير علني راهن للتاريخ)، وضد ما بات يسمى الرجعية والإقطاع. كما قادتهم مهام بناء الاقتصاد والتحديث، ليس فقط إلى إدراك أن الاستعمار الأمريكي هو وريث خصمهم البريطاني، وليس فقط إلى إدراك كونه قوة غير محايدة إقليمياً، وأنه أبعد من أن يكون مشروعاً ديمقراطياً في السياسات العربية الداخلية... بل قادتهم بالضرورة إلى الصدام معه ومع إسرائيل المعادية أصلاً لأي بناء لدولة عربية حديثة.

وكان لقضية فلسطين وللسلوك المخزي للأنظمة العربية في الصراع مع الصهيونية على هذه الأرض العربية أثرٌ عميقٌ أصلاً في صياغة تطلعات هؤلاء الضباط السياسية. لقد مرت طريق قيادتهم فلسطين إلى العروبة السياسية من البداية عبر فلسطين. ودفعهم مجال مصر الحيوي ووزنها الدولي بحزم في هذا الطريق نفسه. أما المؤدلجون قومياً من بينهم، فقد كانوا قلة في البداية.

لقد قادتهم وطنيتهم المصرية وصراعاتهم مع الخصوم الداخليين والخارجيين، الذين وسموا بلقب أعداء الثورة، إلى إدراك العمق القومي المعاصر للمصريين وغيرهم من العرب، وهو العمق القومي الجامع لوادي النيل، مصر والسودان، وبلاد الشام والجزيرة والمغرب الكبير، ألا وهو البعد والعمق القومي العربي. الهوية العربية الثقافية المسيسة هي قومية هذه الشعوب الحديثة، وهي التي تزداد وتغنى مضموناً كل يوم.

كانت هذه في عصرهم طموحاً سياسياً يمنحهم قوة وعمقاً استراتيجياً. كانت في عصرهم هدفاً وحدوياً مبنياً على اللغة وتصور التاريخ المشترك والطموح إلى مصير مشترك، فباتت القومية العربية بعد فشل هذه المشاريع السياسية تزداد غنى بفعل التفاعل مع العولمة وتوحيد السوق الثقافي والإعلامي العربي، بعد أن فشلت الدول العربية في المهمتين.

وها هم العرب ينظرون كيف يتفاعل الأتراك مع الحداثة والعولمة والدين والعلمانية في دولتهم القومية، وكيف يتخذ هذا التفاعل أشكالاً أخرى في إيران بالقرب منهم، ويرون بحسرة كيف يجري ذلك بثقافة (قومية مارقة عابرة!) في دولة استيطانية حسبوها مزعومة، في حين إنهم ينقسمون الى اثنتين وعشرين دولة، جزء منها مهدد بذاته بالتقسيم... وهم لا يستطيعون التفاعل مع تحديات العولمة والدين والعلمانية والحداثة إلا عبر ثقافتهم القومية كعرب.

كانت قضايا الوحدة وتحرير فلسطين والتنمية ورفض القواعد العسكرية والوجود الأجنبي و«ثروات العرب للعرب» في مركز المشروع القومي الذي قاده مصر الناصرية في تلك المرحلة. وإن تجلّى ذلك أكثر ما تجلّى في المدّ التضامني الذي اجتاحت الوطن العربي من أقصاه إلى أقصاه عام ١٩٥٦، فقد تجلّى ضعفه القاتل في عام ١٩٦٧، في عدم إتقان بناء المشروع الوطني الصلب، وبناء الدولة الحديثة بدءاً بعملية بناء المؤسسات، بما فيها الجيش والأجهزة الأمنية وإدارتها، بحيث يمكنها من المواجهة والدفاع عن المشروع القومي الكبير. ففي الوقت الذي طغت فيه الرومانسية (ولو كانت صادقة) على الشعار القومي، طغت طرق الإدارة الإقصائية التي تخطط الأمن بالسياسة، بالمعايير المهنية والكفاءة، على عملية بناء الدولة محلياً. لقد بدا أن بعض قيادات هذا المشروع الكبير كانت تجمع بين المراهقة السياسية خارجياً، والتعنّت الأمني القومي داخلياً. وكان بعضها أنضج منذ البداية، ولكن تحالفاتها الدولية الاضطرارية، لم تساعد، على تصحيح هاتين النزعتين تحديداً، بل قوّتهما.

ولكي لا ينشأ انطباع خاطئ، لم يكن هؤلاء القادة في مصر، وفي الجزائر وسورية والعراق، فاسدين، كما يدّعي البعض حالياً، ناقلاً إلى الماضي تجربة الحاضر إسقاطاً. فربما انتشر نوع من سوء الإدارة، أو ربما كانت هنالك حالات من الفساد الفردي، ولكن صنّاع القرار لم يتحوّلوا إلى أثرياء عبر استغلال الموقع السياسي، ولم يسُدّ لديهم حكم العائلة والأقارب (نيوبوتيزم). ولا يقارن كل هذا مع فساد نيو - ليبرالي اليوم، وحلفاء أمريكا، أو ذلك الذي استشرى في الدولة القومية الكاريكاتورية المتأخرة، بالفئات الطفيلية التي تخطط الفساد السياسي بالفساد المالي. وقد سعوا فعلاً إلى بناء ثقافة وطنية ودولة حديثة، وإلى تطوير الزراعة والصناعة، وإلى العدالة الاجتماعية. وطبعاً، تحوّل جزء كبير من المشروع، كما في حالة الدول الاشتراكية، الى رأسمالية دولة بيروقراطية. ولكن هذه كانت أولوياتهم فعلاً. كانوا أصحاب مشروع. أمّا الطبقة السياسية في أيامنا فهي صاحبة مشاريع خاصة.

لم يشفع حسن النوايا، ولم تشفع نظافة اليد لعبد الناصر، فقد كانت هزيمة حزيران / يونيو ١٩٦٧ مفصلية. وإن تمّ تجاوزها عبر التحضير لنصر عام ١٩٧٣ من قبل نظام عبد الناصر نفسه، إلا أن من قطف نتائج النصر هو نقيضه الذي نشأ من داخله. وهو الذي استخدم النصر لينشئ الجمهورية الثانية... التي تدير ظهرها للمشروع القومي، والباحثة عن مسار منفرد مع الولايات المتحدة وإسرائيل، التي حولت اقتصادها إلى التبعية الكاملة، وسياستها الى التبعية للولايات المتحدة، ثم إلى السعي الدائم إلى إرضاء إسرائيل كمفتاح لكسب ودّ أمريكا.

## - ٢ -

لقد رافق هذا كله انهيار المرجعية الأخلاقية في غياب مشروع عام، كما رافق ذلك حالة انحلال سياسي وثقافي لم يسبق لها مثيل في الحداثة العربية، بما فيها المرحلة الاستعمارية. وقد ثبت أن غياب المشروع السياسي والاجتماعي يغيب أموراً وجودية أخرى بالنسبة إلى المجتمعات، خاصة تلك التي لم تكتمل فيها بعد عملية بناء الأمة، وحتى بالنسبة إلى الأفراد. وقد مرّ وقت كاف لكي نحكم فعلياً، لا نظرياً، أن طريق السلام المنفرد مع إسرائيل، والابتعاد عن المشروع القومي، لم يُسْهِما في عملية التحديث والتنمية والديمقراطية، خلافاً لما رُوّج منظره، بل بالعكس، تعمّر بناء الدولة أكثر، واتسعت الهوة بين الأغنياء والفقراء، واتخذت المسألة الطائفية أبعاداً غير مسبوقة، وتعمّم الفساد حتى أصبح عرفاً سائداً في الطبقات الحاكمة وفي بيروقراطية الدولة وأقربائها وأنسبائها.

ونشأ الانطباع عن وجود فرز عمودي بين ثقافتين: واحدة استهلاكية، والأخرى أصولية... لقد ثبت أن من يتخلّى عن العدالة في القضية الوطنية وعملية بناء الأمة والتضامن العربي هو نفسه الذي يتحرّر من القيم والمعايير في السياسة الداخلية، وفي الإدارة والاقتصاد.

كما تبين أن سياسة أولئك الذين اعتبروا المعركة وفلسطين عبئاً على الاقتصاد والسياسة هي الوجه الآخر لـ «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة». فسياسة «لا صوت يعلو فوق صوت التسوية والتحالف مع أمريكا، ولا صوت يعلو فوق الإثراء الفردي والتحلل من المصالح العامة»، أدت إلى إهمال بناء الاقتصاد الوطني والتنمية، والتحوّل إلى الخصخصة غير المنضبطة لمرافق الدولة؛ عودة إلى ازدواجية الإفقار من جهة، والثقافة الاستهلاكية من جهة أخرى. أما الديمقراطية، فباتت تعني تهميش الجماهير وإقصاءهم من الحياة السياسية.

ولكن هؤلاء لم يعودوا الفقراء أنفسهم، والجماهير أنفسهم الذين عاشوا كفلاحين محرومين قروناً طويلة. فقد غيرتهم الثورة، وأصبح لديهم طموح سياسي وتطلعات لحقوق اجتماعية وسياسية، باعتبارهم، وباعتبارها، مصدر شرعية النظام الجمهوري.

لقد حلّت الأحزاب الحاكمة، حزب السلطة، أو حزب الرئيس المؤلف علناً من أصحاب المصالح، محلّ مجلس قيادة الثورة والاتحاد الاشتراكي، ومحل الأحزاب الأيديولوجية في السلطة عموماً. كانت هذه المؤسسات الأخيرة غير ديمقراطية، ولكنها كانت صاحبة مشروع عام وشعبي. أما التي حلّت محلها فهي غير ديمقراطية، وهي تتباهى، في الوقت ذاته، بأنها لا تحمل مشروعاً عاماً، وأنها تجمع من المصالح الخاصة تحلقت حول الذراع الأمني للنظام. إنها عبارة عن تقسيم عمل بين المصالح الخاصة (ضد، أو على الأقل بتجاهل مصالح خمس وتسعين بالمئة من المجتمع) المتحلّقة حول الأنظمة، والمتنازلة عن السياسة للأمن في مقابل حماية الأنظمة لها... بونابرتية عربية كاريكاتورية متأخرة. ولذلك كان المشروع الأول قادراً على الأقل على إنتاج متخيّل عام لأمة، ولصالح عام، ولحيّز عام. وشملت هذه تطويراً غير مسبوق للفن والأدب والثقافة وانتشار القيم التقدمية والتحررية.

لم يكن قوميو تلك المرحلة ديمقراطيين، بالمعنى الذي نعرف اليوم، بل كانت ديمقراطيتهم أقرب إلى اليعاقبة الفرنسيين، الذين رأوا أنهم يعبرون عن إرادة الناس ومصالح الغالبية في وجه قوى الثورة المضادة. وهم بالتأكيد لم يكونوا ليبراليين، لا اقتصادياً، ولا سياسياً.

وطبعاً، لم يشبهوا اليعاقبة بأنهم لم يقطعوا مع الدين، بل كانوا متدينين علناً، ولم يكونوا علمانيين مؤدلجين. لقد اصطدموا مع التيار الديني السياسي، لأن الأخير لم يرض بأقل من تسيير الدولة، كما يرى...، ولأن تصوّر قيادة الثورة خلط الأمن بالسياسة، وتدهور إلى التعميم. ولم يعد كل هذا مبرراً في عصرنا، فالقومية لا تتناقض مع الدين، وهما يتكاملان في حالة العروبة والإسلام. كما أن التناقض ليس بين الدولة والتدين، بل مع أنماط من التدين تؤدلج الدين وتجعله نظرية تكفيرية تحتكر القداسة لذاتها. ونحن نفترض أن التيار الديني الرئيسي قد استفاد من هذه التجربة، كما استفاد التيار القومي منها. ولا بد من استخلاص العبر للمستقبل. ويخطئ خطأ قاتلاً كل من يحاسبهم بأثر رجعي بمقارنتهم بالحركات القومية في أوروبا. ونقصد بشكل خاص أولئك الذين لا يعرفون شيئاً عن نشوء القوميات ودورها، ولا يعرفون شيئاً عن النظريات حول دور القومية المتأخرة في أوروبا.

فالقومية العربية التي انتشرت من نموذج لتوحيد بلاد الشام والهلل الخصب إلى مشروع عربي بعد ثورة تموز/يوليو هي تجاوز للعصبيات الطائفية والمذهبية والعشائرية، وليس فقط للحدود الاستعمارية، وهي استنفار لطاقت الأمة في مقاومة الظلم والاستعمار والعدوان الخارجي والتخلف، وليست، ولم تكن أداة احتلال وتوسّع. وهي رفض لتشظي لا ينتهي لهذه الأمة. فهذا التفتت يقود إلى الدولة القطرية، ومنها إلى دويلات تعيش صراعات حدودية، ثم إلى تفتت طائفي ومذهبي داخل الدولة القطرية... والقومية العربية هي تسييس لانتماء ثقافي حضاري استيعابي، وليس إقصائياً، وهي ليست عرقاً، ولا عرقية بكل تأكيد. إنها ليست قومية عدوانية استعمارية.

ولكن، كما أنه لا يمكن لخصومها تلويث الناصع في صورتها، وما خلفته من أهداف وقيم وأجيال من المتعلمين من أبناء الفلاحين، وطموحات جمهورية متعلقة بدور الجماهير، ووعود المواطنة والعدالة الاجتماعية، كذلك لا يمكن لـ «مريدي» هذه المرحلة تحويل القومية إلى حلقة صوفية تدور حول قطب أو شيخ طريقة. فقد ارتكبت جرائم لا تغتفر باسم القومية العربية، كما أن القوميين العرب حكموا بلداناً عربية فترات طويلة بشكل متزامن، ولم ينجحوا في تحقيق الوحدة في ما بينهم.

### - ٣ -

ولا يمكن إحياء هذا المشروع، ولا تجديده، بل المطلوب الاستمرار على الطريق، وهذا يعني الإتيان بجديد، وليس تجديد القديم. القديم هو تاريخ الحركة الوطنية والتيار القومي، وهو تاريخه الحي. والتيار القومي المعاصر هو استمرار لهذا التاريخ. ولكن لم يعد التجديد

والإصلاح بالأدوات القديمة كافياً، كما لم يعد الحنين والاجترار مقبولاً. ولا بد من طرح مشروع سياسي جديد منتم إلى هذا التاريخ. قد يصحّ الحديث عن تجديد الفكر، ولكن لا يمكن ترقية وتجديد المشروع السياسي، بل لا بدّ من طرح مشروع وبرنامج جديد في ظروف عصرنا.

ونحن نؤكد طرح مشروع جديد، ليس فقط لأن الناس لا تؤمن بإصلاح تقوم به القوى نفسها (خاصة أنها ليست حاكمة، وبالتالي لا أحد يجبر الناس على منحها فرصة لتصلح ذاتها كما تمنح الأنظمة الحاكمة مضطرة)، وإنما أيضاً لأننا لا نعرف متى يكون الإصلاح فعلياً، ومتى يجري التظاهر بالإصلاح للمراوحة في المكان. قد يكون استخدام الخطاب الإصلاحي ضريبة كلامية في التغطية على الجمود الفعلي. كيف يُمتحن قادة ليسوا حاكمين، ولن يحكموا قريباً إذا كانوا فعلاً قد قاموا بتجديد أعمق من مجرد تبني الخطاب الديمقراطي لفظياً وفجأة؟

وطبعاً، لسنا بحاجة إلى أن نصوّر كيف ينظر الناس إلى من قضى حياته في الحكم في أنظمة تبنت القومية أيديولوجيةً رسميةً، ولم يُعرف عنه ميلٌ إلى الديمقراطية، ولا نزوع إصلاحي، ثم بات يكرّر في الشيخوخة خطاباً نقدياً ليبريئ نفسه، أو ليحظى ببقايا نجومية، أو بعض القبول، عند التيار النيو - ليبرالي من أجل البقاء أو نتيجة لطموحات سياسية مراهقة متأخرة.

إن كل أصناف الحديث عن الإصلاح والتجديد هي إما أشكال مختلفة من الحنين، أو لتبرير ما كان، والاعتذار عليه لقوى لا تقبل أصلاً بالفكرة القومية برمّتها.

وأشوأ ما يمكن أن يحصل في تقييم التجربة هو محاسبة الماضي ظلماً بلغة الحاضر ومفاهيمه (وهي لم تكن مطروحة في حينه) من جهة، وتشخيص الحاضر بلغة ومفاهيم الماضي التي نفذ مفعولها من جهة أخرى.

وفي رأينا، تكمن المهمة الأكثر إلحاحاً في طرح المشروع. ويفترض ألا يستفاد فيه من أخطاء الماضي أو قصوراته فحسب، بل أن يتواضع عند تقييم الماضي بأدوات الحاضر ومعارفه، وأن ينظر إلى قضايا الحاضر وهمومه بلغة الحاضر.

يفترض أن يتطلع المشروع في النهاية إلى هدف بناء الأمة والمجتمع والاقتصاد والنظام ومنظومة الحقوق والعدالة الاجتماعية، التي تتيح للإنسان في النهاية نشدان السعادة والحرية في بلادنا.

وعلى التيار الذي يدّعي أن مشروعه يمثل هذا الطموح ويجسّده أن يطرحه كمشروع سياسي في المجتمعات العربية.

ولا شك في أنه قد تمّ إنتاج الكثير فكرياً حول تلك المرحلة، وحول تجديد الفكر القومي. ولكن التحدي يكمن حالياً في طرح المشروع السياسي. وقد تجرأ عليه هؤلاء الضباط، لا كعمل أهلي، ولا كحركة احتجاج، ولا كحزب سياسي كتب له منذ قيامه أن يكون في المعارضة «الرسمية»، أو يكتب هو لنفسه أن يكون «غاوي معارضة»، بل كمشروع دولة.

## - ٤ -

إن المشروع الذي يقنع الجماهير في ما وراء الديماغوجيا الدينية أو القومية هو الذي يطرح كيف سيدير هو الدولة، ولماذا، وماذا سوف يكسب الناس من وراء تحقيق مشروعه؟ لهذا الغرض يجب أن يطرح التيار القومي العربي مشروعاً جديداً شاملاً لأهم تساؤلات وهموم الشعوب العربية والمواطنين العرب على الأقل. والحديث هو ليس عن عمل فكري بحثي، بل عن مشروع تحمله قوى سياسية، وعن مشروع قادر على إلهاب خيال الجماهير والنخب العربية. ويجب أن يساعد التيار القومي المواطن العربي العادي على أن يتخيل كيف يبدو مشروعه لو تحققت محاوره الأساسية:

- أ - مسألة الوحدة، وإمكانية تحقيقها، وما يجنيه المواطن من تحقيقها.
- ب - المواطنة في المشروع القومي العربي، وطبيعة الحقوق الفردية والجماعية الممنوحة لغير العرب كمواطنين متساويي الحقوق.
- ج - الإجابة المدنية والمواطنة عن القضية الطائفية.
- د - المبادئ الدستورية الأساسية.
- هـ - إمكانية تطبيق الليبرالية السياسية في الحقوق بانسجام مع حقوق الجماعات من جهة، وتقييد الليبرالية الاقتصادية لصالح أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية من جهة أخرى.
- و - علاقة الدين بالدولة في هذا المشروع، وما يجب أن يتفق عليه المشروع القومي مع قوى الإسلام السياسي من مبادئ ديمقراطية دستورية مشتركة، ينبغي احترامها كشرط لمشاركة القوى السياسية، كأطراف سياسية شرعية في إطار المشروع القومي.
- ز - السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة التي تحقق المشروع القومي العربي، ونوع العلاقات التي يجب أن تربط مناطق الوطن العربي المختلفة ووحداته السياسية في هذا الإطار.
- ح - كيف يتحقق الأمن العربي المشترك؟ وماذا يعني هذا على مستوى العالم والإقليم والدولة؟

في الطريق إلى تطبيق المشروع المطروح لا بد من أن تتبلور اقتراحات مرحلية ينبغي تحقيقها أو المطالبة بها، مثل إلغاء تأشيرات الدخول في التنقل بين دول الوطن العربي، وتحقيق التكامل الغذائي والتعليمي، وعلى مستوى مشاريع تزويد الطاقة والمياه وتلوث البيئة. وفي هذه الحالة يجب أن تكون الاقتراحات المرحلية أيضاً واضحة وقابلة للصياغة على شكل برامج تتبلور حولها تحالفات.

إن الوقوف في الخط التاريخي نفسه لثورة ٢٣ تموز/يوليو يعني رؤية هذه المهام المشتركة والتصدي لهذه المهام ببرنامج لا بد من أن يختلف في عصرنا عن برنامج تلك الثورة، وبأداء أنضج يختلف عن أدائها ويستفيد منه □